مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (08)، العدد (01) / 2023
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

# التكنولوجيا المالية كبديل تمويلي مستحدث لإرساء الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

# *Financial Technology as a New Financing Alternative to the Establishment of Financial Inclusion for SMEs*

**عبد الوهاب صخري[1]، سمية بن علي[2]**

[1] جامعة باجي مختار عنابة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحكومة والنهوض الاقتصادي (الجزائر)، abdelwaheb.sakhri@univ-annaba.org

[2] جامعة باجي مختار عنابة، مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي (الجزائر)، benali.soumaya.dz@gmail.com

**تاريخ الاستلام:** 07-07-2022 **تاريخ القبول:** 14-03-2023 **تاريخ النشر:** 31-03-2023

**ملخص:**

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مساهمة التكنولوجيا المالية على اعتبارها بديلا تمويليا مستحدثا في إرسائها الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تزويدها بالموارد المالية التي تحتاجها لتمويل استثماراتها في ظل عزوف البنوك التقليدية، تم استخدام المنهجين الوصفي والتحليلي تماشيا مع طبيعة الموضوع.

هذا وتوصل الباحثان لمجموعة من النتائج والاستنتاجات أهمها أن التكنولوجيا المالية تلعب دورا فعالا في تعزيز الشمول المالي الرقمي لكافة شرائح المجتمع وتسهل عليهم الوصول الآمن والسريع للخدمات المالية والمصرفية، من جهة أخرى تعمل مختلف تقنياتها المبتكرة كالبيانات الضخمة والحوسبة السحابية إلى جانب منصات الائتمان الرقمية على تقليص الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على تجاوز القصور المالي الذي يكون عائقا رئيسيا أمام تقدمها وتوسعها.

**الكلمات المفتاحية:** تكنولوجيا مالية؛ شمول مالي؛ مشروعات صغيرة ومتوسطة؛ خدمات مالية ومصرفية؛ فجوة تمويلية.

**تصنيف JEL:** G21 ؛ O16

***Abstract :***

*This Study aimed at identifying the contribution of Financial Technology as a novel financing alternative in establishing Financial Inclusion of Small and Medium-sized Enterprises, by providing them with Financial Resources they need to finance its investments under the reluctance of traditional Banks, The Descriptive and Analytical methodologies were used according with the nature of the topic.*

*The Researchers reached to a set of results and conclusions, the most important of which is that Financial Technology plays an effective role in promoting Digital Financial Inclusion for all segments of society and facilitating safe and rapid access to Financial and Banking Services, On the other hand its various innovative technologies such as Big Data, Cloud Computing and Digital Credit Platforms are reducing the Financing Gap for Small and Medium-sized Enterprises and helping them overcome the financial deficit that's a major impediment to their progress and expansion.*

***Keywords**: Financial Technology; Financial Inclusion; Small and Medium-sized Enterprises; Financial and Banking Service; Financing Gap.*

***Jel Classification Codes:** G21 ; O16*

**المؤلف المرسل:** عبد الوهاب صخري، sakhriabdelwahab95@gmail.com

## 1. مقدمة

أصبحت التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة مصدر اهتمام المستهلكين والمتعاملين الاقتصاديين، ذلك بسبب تغييرها لصناعة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بشكل غير اعتيادي وفعال، ومساهمتها في القضاء على الطبيعة التقليدية في المعاملات وتحويلها للصيغة الرقمية مما يساعد على تخفيض التكاليف، تقليص الجهد، وسرعة الإنجاز، بالإضافة لانتشار خدماتها في جميع القطاعات كالمدفوعات، التأمين، الإقراض وغيرها، كل هذه المزايا أدت لاعتبارها أداة منافسة للمصارف والمؤسسات المالية الكلاسيكية وآلية مستحدثة لتعزيز الشمول المالي للأفراد خاصة الفئات المستبعدة ماليا من خلال تسهيل وصول واستخدام كافة شرائح المجتمع للخدمات والمنتجات المالية على نحو سليم ومسؤول، وإرساء شمولهم الرقمي عبر تمكينهم من مختلف التطبيقات الالكترونية واستعانتهم بالهواتف المحمولة وخدماتها الرقمية، وفي ظل عدم نفاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمختلف مصادر التمويل بسبب كثرة العراقيل والإجراءات التعجيزية التي تواجهها من طرف الجهات الممولة والمانحة للإقراض، الأمر الذي أدى لارتفاع واتساع فجوتها التمويلية وتقلص فرص استفادتها من أغلب الخدمات من قبل القطاع الرسمي، أيضا من أجل ترسيخ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المنشود من ورائها، والذي من غير المعقول أن يتحقق دون توسيع التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، ظهرت التكنولوجيا المالية كحل تمويلي بديل من خلال مختلف خدماتها الشبكية ومنصاتها الائتمانية التي تعمل على تحقيق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وسد فجوة التمويل لديها ومساعدتها على التوجه نحو الرقمنة والحلول الإبتكارية، خاصة إثر تنامي الأزمات المالية وكذلك ظهور الأزمة الصحية العالمية **كوفيد-19** مما استوجب عليها عملية البحث عن مصادر وأدوات غير تقليدية.

استنادا على ما سبق ذكره يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

**ما هو الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية من أجل إرساء الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كونها بديلا تمويليا مستحدثا ؟**

**فرضية الدراسة:** تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التكنولوجيا المالية من خلال خدماتها المبتكرة وتقنياتها المستحدثة كالبيانات الضخمة، إنترنت الأشياء، الذكاء الاصطناعي وغيرها، إضافة للمنصات الرقمية المتخصصة في عمليات التمويل والإقراض (التمويل الجماعي، الإقراض المباشر..إلخ) تؤدي دورا رئيسا في سد الفجوة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزز من شمولها المالي بما يحقق لها الاستدامة المالية وفرص النمو والتوسع في المستقبل.

**أهداف الدراسة:** تحاول الورقة البحثية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، عبر تناول مفاهيم نظرية للشمول المالي والتكنولوجيا المالية والعلاقة بينهما، ذكر الأسس والأدبيات المتعلقة بالفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (مفهومها، مسبباتها) وتقدير حجمها على المستوى العالمي، والتعريج لدور خدمات الفينتك ومنصاتها المبتكرة في حل مشكل التمويل المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**منهجية الدراسة:** تم الاعتماد في هذا البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي، من أجل التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليل العلاقة بينهما أخذا بعين الاعتبار البيانات والإحصائيات العالمية المتواجدة في التقارير الدولية والمواقع الرسمية لكل من (**إيرنست أند يونج، قاعدة البنك الدولي، قاعدة بيانات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة**).

## 2. علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي

### 1.2. مفهوم التكنولوجيا المالية:

تتمتع التكنولوجيا المالية بقدرة حقيقية على تغيير هيكل الخدمات المالية التقليدية، مما سيجعل هذه الخدمات أسرع مع تبسيط للمعاملات المالية والمصرفية، هذا ما يؤدي لاعتبار التكنولوجيا المالية وتطبيقاتها المعاصرة حلولا مبتكرة، وفيما يلي أهم المفاهيم والتعريفات المتعلقة بشأنها:

– تعرف التكنولوجيا المالية على أنها التحول في مجال البنوك والأعمال المالية، فهي مفهوم يتكرر بكثرة حيث يشير إلى الشركات التي تقوم بتقديم وتسهيل الخدمات المالية معتمدة في ذلك على التقنيات التكنولوجية الحديثة، كما أنها تتميز بمنافسة المؤسسات المالية التقليدية بصيغتها الرسمية في تقديم منتجات وخدمات مباشرة للمتعاملين، فغالبا ما تكون عبر قنوات وشبكات الإنترنت والهاتف المحمول (Koenitzer, Bruno, Stein, Ventura, & Tufano, 2015, p. 10).

– تعتبر التكنولوجيا المالية مصطلحا حديث النشأة نسبيا، حيث عرفت النسخة الإلكترونية من **قاموس إكسفورد (Defines)** التكنولوجيا المالية على "أنها مجموعة برامج كمبيوتر وتقنيات أخرى تستخدم لدعم وتمكين الخدمات المالية والمصرفية، مع محاولة جعلها متاحة للجميع بهدف كسب مكانة تنافسية جيدة، كما يمكن تصنيف هذه الخدمات والمنتجات المالية على أنها إقراض وتمويل شخصي، إستثمارات مؤسسية وبالتجزئة، وخدمات مصرفية استهلاكية"(Alam & Nazim Ali, 2021, p. 2) .

– تُوصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية المنتجات المالية التقليدية، حيث أنها تتميز بسرعة وسهولة إمكانية وصولها للعديد من الأفراد، وتقدم هذه الخدمات من طرف شركات ناشئة حديثة العهد تهدف إلى التوسع من خلال إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصص كبيرة في الأسواق القائمة (بنية و عليوش قربوع، 2018، صفحة 39).

يمكن القول أن التكنولوجيا المالية هي عبارة شركة أو جزء من شركة ما، تجمع بين الخدمات المالية الحديثة والتكنولوجيا الإبتكارية، التي تستهدف المستهلكين ومختلف المتعاملين من خلال منتجاتها وخدماتها القائمة على الإنترنت، وتستخدم فيها عادة تطبيقات أكثر كفاءة ومصداقية بطريقة آلية، حيث أن هذه السمات تميز خدمات التكنولوجيا المالية عن الخدمات المالية التقليدية (PRANATA, 2019, p. 147)، وفيما يلي تطور نسبة الاعتماد على خدمات التكنولوجيا المالية استنادا على إحصاءات شركة **إيرنست أند يونج**:

**الشكل 1: مقارنة نسبة الاعتماد على الخدمات المقدمة من التكنولوجيا المالية 2015–2019**

**Source:** (EY, 2019, p. 10)

### 2.2. مفهوم ومبادئ الشمول المالي:

اتفقت **مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI)** على أن الشمول المالي هو "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (عليوة، 2019، صفحة 10)، في حين يعرف **البنك الدولي (World Bank)** "الشمول المالي على أنه نسبة الأفراد والمؤسسات التي تستخدم الخدمات المالية، مركزا على الإستخدام الفعلي للخدمات المالية"، فالوصول إلى الخدمات المالية يكون بتكلفة معقولة وما يرفقها من ضمانات للفئات المهمشة ماليا، بينما عرف **البنك الآسيوي للتنمية (ADB)** الشمول المالي "على أنه الوصول الجاهز للأسر والشركات إلى الخدمات والمنتجات المالية بأسعار معقولة" (Yoshino & J.Morgan, 2017, pp. 2-3).

بالتالي يُعنى بالشمول المالي إمكانية وصول أي فرد للخدمات المالية عن طريق المؤسسات الرسمية، قادر على إستخدام حساب رسمي لإجراء المعاملات المالية بتكاليف معقولة، حيث يشمل هذا الحساب الرسمي حسابا بالبنك، حساب غير مصرفي أو حساب أموال محمول من أجل الحفظ، الإقتراض أو الوصول إلى منتجات التأمين، المدفوعات والتحويلات المالية (O.Adegbite & L.Marchethe, 2020, p. 2)، ويوضح الشكل الموالي تطور مؤشر الشمول المالي المتمثل في نسبة امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية رسمية:

**الشكل 2: نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابا في مؤسسات مالية رسمية (فوق 15 سنة)**

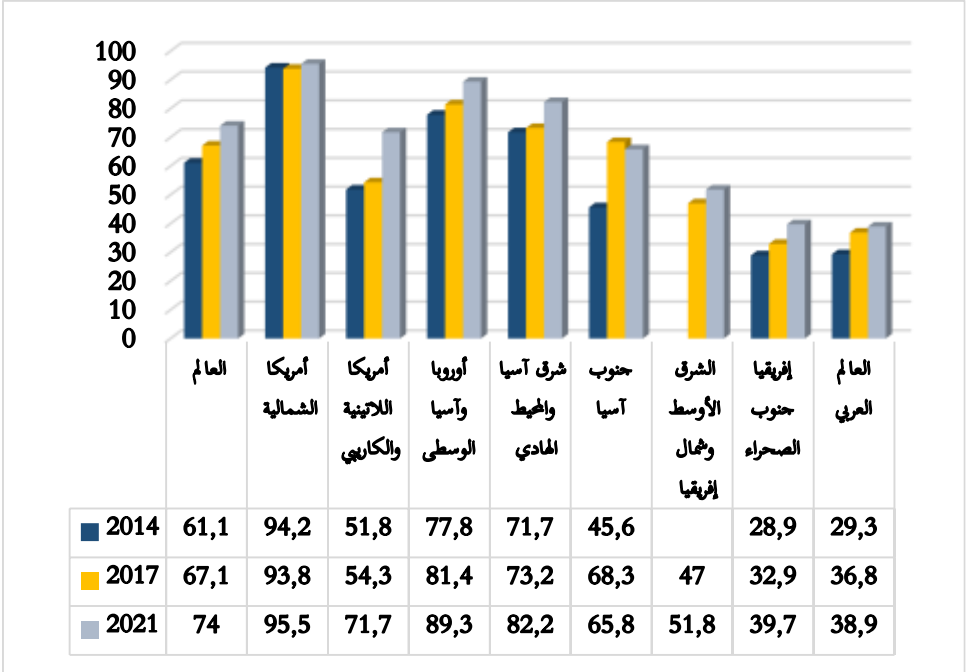


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (World Bank, 2022)

الظاهر من خلال الشكل أعلاه وحسب آخر تحديث **لبيانات البنك الدولي** حول مؤشرات الشمول المالي هو استمرار تزايد إمتلاك الحسابات المصرفية، حيث توصلت البيانات أن ما يقارب 74% من البالغين يمتلكون حسابات عام 2021، مقابل 67% في عام 2017 و61% في عام 2014، الأمر الذي يعد خطوة هامة للخروج من دائرة الحرمان والفقر، كما يمكن إسناد هذا النمو إلى تطور البنية التحتية الرقمية وتضاعف إستخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، بالإضافة لزيادة تحسن أداء المصارف

والمؤسسات المالية، وتعد كل من أمريكا الشمالية، أوروبا وآسيا الوسطى أكثر المناطق التي تسجل نسبا معتبرة وزيادات متواصلة للأفراد البالغين من لديهم حسابات في مؤسسات مالية أين قدرت ب 95,5% و89,3% على التوالي عام 2021، في حين تعرف كل من أمريكا اللاتينية والكاريبي، جنوب آسيا نسبا متوسطة على العموم، أما بشأن المنطقة العربية وإفريقيا جنوب الصحراء فعرفت نسبة مقبولة نوعا ما بواقع 38,9% و39,7% على الترتيب، مما يتعين عليها تكثيف الجهود والإستراتجيات في سبيل تحسين فرص الحصول على حسابات من البنوك والمؤسسات المالية.

وتتضمن مبادئ الشمول المالي تقديم العون والمساعدة من أجل تهيئة البيئة التنظيمية الخاصة بالسياسات الداعمة للشمول المالي القائم على الإبداع والابتكار، ومن أبرز المبادئ التي يقوم عليها ما يأتي:

– **القيادة (Leadership)**: تتضمن غرس الالتزام الحكومي الواسع والصريح تجاه الشمول المالي للمساعدة في تخفيف وطأة الفقر، من الناحية العملية يعني ذلك أن الحكومات الأكثر نجاحا هي الأكثر دعما للشمول المالي، عن طريق معالجة قضايا السياسة العامة والتنظيمية ذات الصلة بالابتكار وحماية المستهلك، تسيير مناهج جديدة ومناهج تعاونية للمحافظة على سلامة النظام المالي.

– **التنوع (Diversity)**: يقصد بها تنفيذ منهج السياسات التي تشجع على المنافسة وتتيح الحوافز المستندة إلى أوضاع السوق لتوفير الوصول المستدام للخدمات المالية، مع إستخدام مجموعة واسعة من الخدمات ميسورة التكاليف، فضلا عن أن هذه السياسات توفر مجموعة متنوعة من جهات تقديم الخدمة.

– **التطوير (Development)**: يتضمن تشجيع التطور التكنولوجي والأدوات المؤسسية كوسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى النظام المالي، مع الإشارة إلى نقاط الضعف في البنية الأساسية.

– **الحماية (Protection)**: يقصد بها وجود عناصر شاملة لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها، بين الحكومة ومقدمي الخدمات المالية والمصرفية ومستخدمي هذه الخدمات.

– **التمكين (Empowerment)**: يقصد به العمل على محو الأمية المالية للأفراد، لتحقيق الإستفادة المثلى من الخدمات المالية، لذلك لابد من تطوير وتمكين قدراتهم وثقافتهم المالية (الشمري و الفتلاوي، 2020، الصفحات 85-86).

– **التعاون (Cooperation)**: المقصود به هو إيجاد محددات واضحة تقوم على التنسيق داخل القطاع الحكومي وتشجيع الاستشارة والشراكة داخله ومع الشركاء الآخرين خارج القطاع، حيث يجب تحديد المؤسسة التي تقود وتنسق مع الجهات الحكومية الأخرى وتنظم عمليات الشراكة لتحديد دور كل طرف بالمجموعة بشكل بارز.

– **المعرفة (Knowledge)**: يعني توفير بيانات كافية واستخدامها لإنشاء سياسة تستند على أدلة وأدوات قياس من الجهة الرقابية ومزودي الخدمات والمنتجات المالية، حيث أن توفر البيانات المناسبة والموثوقة يعتبر أمرا ضروريا لعملية تصميم وإعداد سياسة الشمول المالي.

– **التناسب (Proportionality)**: هو وضع واعتماد سياسة وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة، يجب أن تكون مبنية على أسس سد الفجوة وتذليل المعوقات في التشريعات الحالية.

– **الإطار العملي (Framework)**: يستند الإطار العملي العام على المعايير والممارسات الدولية الفضلى، حيث يتم تصميم تلك المعايير بطريقة تتناسب مع ظروف الدول المختلفة (بهوري، 2019، صفحة 165).

### 3.2. التكنولوجيا المالية كوسيلة لإرساء الشمول المالي:

تتزايد أهمية إستخدام التكنولوجيا المالية في القطاع المالي والمصرفي خلال السنوات الماضية، لقاء ما تعرفه من نمو كبير على مستوى التقنيات والخدمات المرتبطة بها، كما أتاحت هذه التقنيات الحديثة الفرص للبلدان النامية من أجل تخطي حاجز النموذج التقليدي وإحراز

تقدم كبير وملحوظ في زيادة وصول الخدمات المالية إلى الأشخاص الأكثر ضعفا وفقرا، بالإضافة لكونها أداة لتحسين أداء وفعالية الخدمات المالية المقدمة، ولا يقتصر دورها فقط عند هذا الحد بل يمكنها المساهمة في تحقيق التنويع الإقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، كما أن المقياس الحقيقي لنجاح صناعة التكنولوجيا المالية لا يكمن في تطوير أدوات ووسائل لتأمين الراحة للعملاء، بل في مدى مساهمتها في تعزيز الشمول المالي للفئات المستبعدة ماليا وتحسين فرص الحصول على التمويل بالتحديد لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة (بن عيشوبة، صدقاوي، و بزارية، 2021، صفحة 166)، لقد تحولت التكنولوجيا المالية لأداة وعامل في تحفيز الشمول الإقتصادي، خاصة من خلال معالجة الإستبعاد الديموغرافي للمستهلكين، فهذه الصناعة في وضع يمكنها من دفع الإبتكار والتغيير الإقتصادي والإجتماعي، فحتى الخطوات المتواضعة في تحقيق الإدماج الإقتصادي تمثل الفرصة الأكبر المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية، وفي هذا الإطار المرجعي أدت التقنيات المالية **(FINTECH)** إلى تطوير نموذج الشمول المالي الرقمي، الذي يهدف بدوره لتطوير منصات المعاملات الرقمية القادرة على توفير الخدمات المالية للأفراد والمشروعات التي تعاني من نقص الخدمات المالية في أنحاء العالم باعتبارها كنزا حقيقيا غير مستغل، وعلى هذا الأساس فإن التكنولوجيا المالية تساهم في تعزيز الشفافية، الأمن والمساءلة من خلال نظام آمن، سلوكي، غير نقدي، تغيير العقلية الثقافية في بناء عالم شامل ماليا مع تقوية تطوير التنمية الإقتصادية المستدامة، وحشد التطبيقات التكنولوجية المبتكرة والتركيز على العنصر البشري من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للفئات المحرومة (Salampasis & Mention, 2018, pp. 456-457)، هذا وتستطيع التكنولوجيا المالية إرساء وتجسيد الشمول المالي أيضا من خلال النقاط التالية:

- تطرح التطورات في مجال التكنولوجيا المالية نماذج أنشطة أعمال جديدة، كما تقدم منتجات جديدة وتعمل على إيجاد مقدمي خدمات جدد، ثم إتاحة الفرص لتحقيق مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة التي من شأنها أن تحفز على خلق فوائد إقتصادية واجتماعية واسعة النطاق، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل، وزيادة الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات وتعميق الأسواق المالية، تحسين أنظمة الدفع عبر الحدود بما فيها تحويلات العاملين بالخارج، ومساعدة المؤسسات المالية فيما يخص إجراءات عملها.

- من شأن التكنولوجيا المالية تقليل المعوقات التي تحول دون دخول السوق، كما أنها تعمل كمحرك قوي للمنافسة، وتنافسية السوق، الإبتكار من خلال الحد من تضارب المعلومات، تخفيض تكاليف التشغيل والامتثال، هذا ما سيسهل على المستهلك اختيار أحسن السبل للوصول إلى الخدمات المالية الجيدة.

- تتيح التكنولوجيا المالية منافع عديدة كزيادة الراحة عند إنجاز المعاملات، كما يمكن لحلول التكنولوجيا المساعدة في التغلب على بعض العراقيل التي تواجه المرأة في الحصول على الخدمات المالية، مع تعزيز قدرتها المالية على المرونة والمجابهة، واختيار المهنة المناسبة على نحو أفضل.

- تعمل التكنولوجيا المالية بشكل تدريجي على تجاوز الحدود بين الوسطاء الماليين والأسواق، كذلك بين مقدمي الخدمات الرقمية الذين ينتقلون إلى الحيز المالي، والشركات المالية غير المصرفية وحتى البنوك، حيث قد تؤثر هذه التطورات والمستجدات على قدرة البنوك المركزية في تنفيذ السياسة النقدية وقدرة الهيئات الإشرافية والرقابية على حماية الاستقرار المالي، الأمر الذي يفرض تحديات ويتيح فرصا في الوقت عينه (صندوق النقد الدولي و مجموعة البنك الدولي، 2018، ب.ص).

- تقدم التكنولوجيا المالية حلولا منخفضة التكاليف مقارنة بخدمات البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، حيث أن الفوائد المتوقعة من التمويل الرقمي لا تتحقق بالكامل إلا في حالة ما إذا كانت تكلفة تقديم الخدمات المالية الرقمية ضئيلة أو معدومة (فلاق و شارفي، 2020، صفحة 312).

– تستطيع شركات التكنولوجيا المالية الشراكة مع مؤسسات الإقراض التقليدية من أجل مساعدتها على تقليص التكاليف التشغيلية وتعزيز جودة أنشطة وساطتها المالية، إلى جانب تقديم قيمة مضافة لها في مجال تحسين أعمالها الإقراضية عبر الإنترنت.

– تفيد التكنولوجيا المالية الحكومات من خلال توفير منصات رقمية للمساعدة على زيادة الإنفاق الكلي ويؤدي ذلك لزيادة الإيرادات الضريبية نتيجة لارتفاع حجم المعاملات المالية، من جهة أخرى يتمتع التمويل الرقمي بتوفير أكبر قدر من التحكم في التمويل الشخصي للعملاء واتخاذ القرارات المالية بسرعة (K.Ozili, 2018, pp. 330-333) .

– ساعدت القنوات الرقمية التي تنشرها البنوك وشركات الاتصالات وغيرها من مقدمي الخدمات ملايين الأشخاص، خاصة ممن لديهم هواتف محمولة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدى السنوات الأخيرة، كما تم ربطهم ليس فقط بخدمات المدفوعات، ولكن أيضا بخدمات الإدخار والتأمين والإستثمار (سيد أعمر و بن عبد الفتاح، 2020، الصفحات 73-74).

## 3. الأسس النظرية للفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديرها على المستوى العالمي

### 1.3 مفهوم الفجوة التمويلية:

يشار إلى المشاكل المالية التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمفهوم **الفجوة التمويلية** أي وجود فجوة بين الطلب على التمويل والعرض (الجهات المانحة)، فعلى الرغم من توفر مصادر التمويل إلا أن هذه المشروعات لا تستطيع الحصول أو الوصول إليها، حيث أن جانب الطلب يمكن أن يفسر على أساس إنخفاض استعمال القروض البنكية الممنوحة من المؤسسات المالية من طرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، في حين أن العرض يظهر نتيجة حيازة الم.ص.م لمشروع استثماري ذو مردودية لكنها لا تستطيع الحصول على الأموال بشكل كاف من المصادر الخارجية (بن سالم و بوحرب، 2021، الصفحات 228-229).

ترجع الفجوة الائتمانية (التمويلية) إلى عاصفة كاملة من المشاكل، والتي يمكن تقسيمها إلى حواجز دورية متبقية من **الأزمة المالية العالمية سنة 2008** أين تعرضت المشروعات الصغيرة والمتوسطة للركود ونقص في المبيعات وإيرادات الدخل، وحواجز هيكلية إذ أن هذه المشروعات تواجه تكاليف بحث مرتفعة جراء عملية التوجه إلى المقرضين قبل تأمين رأس المال بالإضافة إلى المصاريف الكبيرة الناجمة عن المعاملات الإدارية وارتفاع معدلات الفشل على نطاق واسع لهذه المؤسسات (صخري، 2021، صفحة 175).

في تعريف آخر تم تناول الفجوة التمويلية على أنها الوضعية التي لا تتحصل فيها المشروعات المؤهلة على كمية القروض التي هي بحاجة لها بسبب القصور والعجز في الأسواق الرأسمالية، حيث تنشأ هذه الوضعية بسبب الفروقات الموجودة بين الطلب والعرض للقنوات التمويلية، ويترجم حضور الفجوة الائتمانية مجموعة المشاكل والعراقيل التي تكون أمام خلق ونمو الشركات والمشروعات، مما يشكل آثارا سلبية على التنمية الإقتصادية بشكل عام، بعبارة أخرى هي حالة خارجية ناجمة عن فشل الأسواق المالية أين يكون الطلب على التمويل أكبر من العرض عليها، الأمر الذي يخلف عزوف المؤسسات المالية التقليدية والمصرفية عن تمويل المشروعات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها (Giaretta & Chesini, 2016, pp. 119-120).

### 2.3 مسببات الفجوة التمويلية:

توجد العديد من العوامل والأسباب التي من الممكن اعتبارها كمسببات لظهور الفجوة التمويلية خاصة على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها ما يأتي:

**أ/عدم تماثل المعلومات:** يعتبر العديد من الباحثين أن عدم تماثل المعلومات من أكثر وأهم الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى وقوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إشكالية التمويل، حيث أن عدم تطابق المعلومات لا يمكن الممول من إتخاذ قراراته السليمة، بالتالي تعد دقة المعلومات العامل الرئيسي خلف تبرير البنوك والمؤسسات المالية عن عزوفهم في تمويل هكذا صنف من المشروعات، كما أن غياب

المعلومات حول النشاط المنقضي وصعوبة تقديره في المستقبل، أو عدم تطابق السجلات المالية أو التعمد في عدم الإفصاح عنها تؤدي جميعها لامتناع المؤسسات الإقراضية المتخصصة لتمويل المشروعات قيد التأسيس، فضلا عن إعتقاد الممولين والبنوك أن عدم خضوعها لقيود وقواعد قانونية يسمح لها بعدم نشر المعلومات حول أنشطة مشاريعها، وعليه عدم تماثل أو تناظر المعلومات بين الطرفين يعقد نشاط المقرضين ويصبح التحليل عندها بدون أي فائدة تذكر في تمويل أي مشروع ذو نشاط غير مؤكد بناءا على أساس افتراضي في ظل غياب المعلومات المستقبلية حول فعالية وجدوى المشروعات (سحنون، 2021، الصفحات 438-439).

**ب/حجم المشروعات:** من بين أهم العوامل المؤثرة والتي تقف حاجزا أمام حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل هو حجم المؤسسة، فقد أثبت دراسات كل من **غوردن (Gordon 1962)**، **مارتين وسكوت (Martin & Scott 1974)**، **بيديي (Béduié 1997)**، والعديد من الباحثين والمهتمين في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص بأنه توجد علاقة طردية بين مستويات الإقراض والحجم، ويمكن تفسير ذلك بأن المشروعات ذات الحجم الكبير تستطيع الإيفاء بديونها، كما أن نشاطها المتسم بالتنويع يمنع الوقوع في خطر الإفلاس، في حين زعم **بورديو وسيديوت 1993** وغيرهم من المختصين أن العلاقة تكون عكسية ذلك أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتحمل تكاليف معاملات كبيرة نتيجة رغبتها في إصدار أوراق مالية بغرض التمويل عكس المشروعات الكبيرة التي تكون التكاليف عندها منخفضة بالنظر لحجمها (غربي، 2019، صفحة 20).

**ج/عزوف البنوك عن تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** يعتبر الوصول والحصول على التمويل من المصارف والمؤسسات المالية أمرا حتميا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ذلك بسبب رغبتها في تمويل إستثماراتها بالإضافة لمحدودية التمويل بالأسهم، لهذا تضع البنوك مجموعة من القيود الائتمانية أمام هذه المشروعات، والتي يمكن إرجاعها لانعدام ونقص الثقة، ارتفاع درجة المخاطر وعدم القدرة على السداد، عدم توفر الضمانات المطلوبة وغيرها...(Kautonen, Fredriksson, Minniti, & Moro, 2020, pp. 1-2)

**د/الأطر القانونية المؤسساتية والتنظيمية:** تحتوي العديد من الدول خاصة النامية منها على أطر تنظيمية ومؤسساتية غير ملائمة بتاتا ولا تستطيع تطوير البيئة التمويلية التي تتواجد فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة أنها تجعل العديد من المؤسسات المالية تطمح لتطوير سوق هذه المشروعات باعتبارها مصدرا لتحقيق الربح فقط، حيث أن الإطار الإقتصادي والتجاري غير المدروس قد ينقل إشارات إقتصادية وقانونية تمنع شركات التمويل عن تقديم فرص تمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نتيجة لغياب الثقة فيها، لهذا من الأجدر أن يكون الإطار القانوني قويا من أجل حماية حقوق الملكية بما في ذلك حقوق الدائن مع وجود فعالية نسبية لحل قضايا العسر المالي والإفلاس، ودعم ودفع هذه المشروعات للعمل بشفافية وموثوقية أكبر.

**هـ/غياب برامج دعم وتمويل المشروعات:** تسمى هذه الظاهرة بظاهرة الباب الزجاجي **"Glass Door"** لوصف حالة معينة متمثلة في كون أن الكثير من السياسات التحفيزية والمشجعة تظهر أنه تم حجبها وراء باب زجاجي، بالإمكان رؤيتها لكن التمتع والإستفادة منها يعد أقل مما هو مخطط له، حيث أن أغلبية السياسات التفضيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع لقاء العديد من الصعوبات والتحديات (بوحرب، 2015، صفحة 97).

### 3.3 تقدير الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

رغم ما تتمتع به المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهمية كبيرة في الإقتصاد العالمي، إلا أن البيانات والإحصائيات بشأنها لا تزال نادرة وغير مكتملة، فقد تم تقدير من خلال أحدث الأرقام والإحصائيات التي تتعلق بالمشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة قيمة الطلب المحتمل لتمويل هذه المشروعات والذي بلغ **8,6 تريليون دولار** في حين أن مستوى العرض قدر ب**3,9 تريليون دولار** أي أن الفجوة

التمويلية تساوي **4,7 تريليون** بمعدل **1.30** لمستويات التمويل الحالية، وهذا في **128 دولة نامية** ما بين سنتي 2018 و2019 والشكل التالي يوضح ذلك:

**الشكل 3: تقدير الفجوة التمويلية الإجمالية للمشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي الوحدة: مليون دولار**

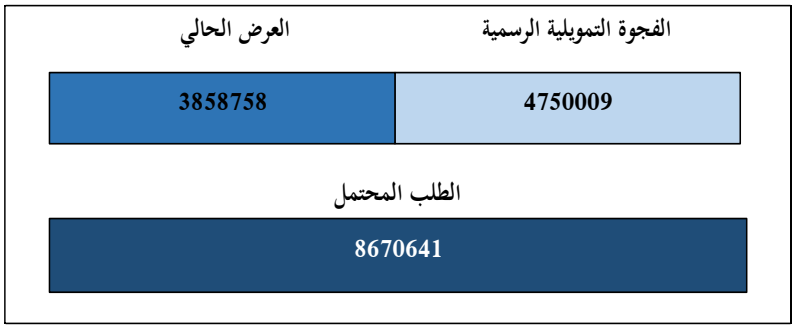


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (SME Finance Forum, 2019)

– حسب البيانات الموضحة في الجدول الموالي عادت الصدارة في مجملها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أين بلغت نسبة الفجوة التمويلية 54% من الطلب المحتمل على التمويل بقيمة 4,1 تريليون دولار، والتي تعود بالأساس إلى وجود مستوى عرض للتمويل مقدر تقريبا ب3,7 تريليون دولار، حيث كانت النسبة الغالبة تعود للرجال ب66% (2,7 تريليون دولار) مقابل 34% للنساء (1,4 تريليون دولار)، أما بالنسبة للمشروعات المصغرة والناشئة فقد سجلت هي الأخرى فجوة تمويلية قدرت ب0,61 تريليون دولار عند مستوى عرض للتمويل بلغ 0,16 تريليون دولار سجلت فيها كذلك الغلبة للرجال ب0,41 تريليون دولار بخصوص الفجوة التمويلية على حساب الإناث بواقع 0,12 تريليون دولار، أما بخصوص الطلب على التمويل في القطاعات غير الرسمية فقد سجل هو الآخر قيمة 2,7 تريليون دولار أي ما نسبته 32% من الطلب على التمويل الرسمي:

**الجدول (1) : تفصيل الفجوة التمويلية للمشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الوحدة: مليون دولار**

| *الطلب المحتمل على التمويل* | *المشروعات الصغيرة والمتوسطة* | *المشروعات المصغرة* | *المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة* |
|---|---|---|---|
| *العرض الحالي* | 3693967 | 164791 | 3858758 |
| *الفجوة التمويلية* | 4138562 | 611447 | 4808833 |
| *الإجمالي* | **7688407** | **771365** | **8670641** |
| *الفجوة التمويلية في القطاع الرسمي* | *المشروعات الصغيرة والمتوسطة* | *المشروعات المصغرة* | *المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة* |
| *النساء* | 1405046 | 126620 | 1531666 |
| *الرجال* | 2733516 | 411807 | 3145323 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| *الإجمالي* | 4138562 | 611447 | 4750009 |
| *الطلب غير الرسمي للتمويل* | *المشروعات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة 2762980* | *الطلب على التمويل غير الرسمي كنسبة من الطلب الرسمي مقدر ب32%* | |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (SME Finance Forum, 2019)

– ومن أجل إعطاء نظرة أكثر تفصيلية حول الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم الإعتماد على التقسيم الجغرافي للمناطق في العالم، من أجل تبيان مقدار الفجوة الائتمانية لكل منطقة حيث تبين أن الريادة تعود لمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادي ب1,95 تريليون دولار، تليها في الصف الثاني أمريكا اللاتينية والكاريبي بواقع 0,92 تريليون دولار، متبوعة بكل من أوروبا وآسيا الوسطى، جنوب آسيا، وإفريقيا جنوب الصحراء، في المقابل أتت الإستراتيجيات والخطط العربية في سبيل تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وسد الفجوة التمويلية التي تعاني منها مشروعات القطاع بإضافة ملموسة نوعا ما من خلال تسجيل أقل مقدار للفجوة التمويلية مقارنة بباقي المناطق، والبالغ قيمتها 0,12 تريليون دولار، بيد أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن الهدف المراد تحقيقه وهو احتواء وتقليص فجوة الإئتمان بصورة مطلقة، والشكل المقابل يوضح هذه الأرقام:

**الشكل 4: توزيع الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الرسمي الوحدة: مليون دولار**

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (SME Finance Forum, 2019)

## 4. دور التكنولوجيا المالية في زيادة الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر تقليص فجوة التمويل:

### 1.4 مساهمة تقنيات وخدمات الفينتك في تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

قامت **الثورة الصناعية الرابعة (4.0)** بإدماج التكنولوجيا في الأنشطة التجارية كما أدخلت تقنيات جديدة في عالم الأعمال، حيث تعمل هذه التقنيات المتقدمة بشكل كبير على تغيير طريقة عمل المؤسسات والمشروعات، لتأتي التكنولوجيا المالية كعامل رئيسي يجمع بين التكنولوجيا والتمويل، كما أنها لا تتطلب من المؤسسات المالية أن تعمل كوسيط بين الممولين والمقرضين، بالتالي فهي تعيد تعريف صناعة الخدمات المالية وتؤثر على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إذ تزيد التكنولوجيا المالية من احتمالات إقراض هذه المشروعات بمعدلات فائدة أقل، والتعجيل في عملية طلب القروض ومساعدة المقرضين في الحصول على التمويل بسرعة، الأكثر من ذلك أن بمقدورها تحسين قدرة مشروعات القطاع على إستخدام الأموال في الوقت المناسب ومساعدتها في الحصول على استشارات في إدارة الإستثمارات بأقل تكلفة ممكنة، بالتالي يعتبرها الكثيرون بمثابة آلية لزيادة وتحسين كفاءة الأعمال والقدرة التنافسية للمشروعات (Abbasi, Alam, Du, & Luu Duc Huynh, 2021, pp. 1-2)، ويتمثل دور تقنيات التكنولوجيا المالية في سد الفجوة التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال العناصر الآتية:

- أثبت التجارب الدولية أن التحول الرقمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعدها على تعزيز مواقعها في الأسواق الدولية واكتساب مزيد من المعرفة التقنية والتنظيمية مع توسيع أساليب الإبتكار، وخلص مسح قام به **معهد ماكينزي العالمي** شمل 4800 مشروع صغير ومتوسط في 12 دولة، أن المشروعات التي تقوم باستخدام **الإنترنت** لوظائف الأعمال تنمو بمعدل الضعف مقارنة بتلك التي لم تفعل (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 217).

- تستطيع شركات التكنولوجيا المالية بأن تستغل البيانات الائتمانية التقليدية (العتبات الائتمانية للمقترض، سجلات سداد القروض السابقة، التحريات الائتمانية، السجلات العامة حول الإفلاس، المعلومات الشخصية للمقترض والمدرجة ضمن طلب القرض) بأكثر فعالية من البنوك بفضل استخدامها للنماذج الإحصائية المتقدمة على غرار **الخوارزميات وتقنيات التعلم الآلي** (الذكاء الاصطناعي)، مما يتيح لها دمج البيانات المتوافرة حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستخدام أبعادها بشكل لا يمكن للبنوك التقليدية استغلالها، حيث تنتج معلومات تنبؤية أكثر فائدة من أجل تقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات (ولد معمر و منصوري، 2020، صفحة 176).

- تعد البيانات المستمدة من **الهواتف الخلوية والهواتف الذكية، بيانات وسائل التواصل الإجتماعي، البريد الإلكتروني، سجلات المدفوعات، التجارة الإلكترونية** من الاستخدامات المفيدة، والتي تساعد في إنتاج التقييمات الائتمانية الأكثر شمولا ودقة خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة لذلك أن **بيانات القياس النفسي (Psychometrics)** المستمدة من المقترض أثناء طلب التمويل تساهم في تمكين الأشخاص الذين لا يملكون تواريخ ائتمانية أو حتى بصمة رقمية (Loufield, Ferenzy, & Johnson, 2018, p. 13).

- يستطيع الاستعلام الائتماني تحقيق المساهمة الفعالة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالتكنولوجيات الحديثة مثل **الحوسبة السحابية** تسهل جمع ومعالجة البيانات الخاصة بالأداء الائتماني للمستهلكين وسلوكهم، كما أن تقنية **البلوكتشين** تقوم بتحسين إدارة المعلومات ذات الصلة بسجلات الضمانات والملكية، وضمان الأمن والخصوصية والشفافية في المنصات اللامركزية ذات المصدر المفتوح (بلانشيه، وآخرون، 2019، صفحة 27).

- اكتشف العديد من الباحثين أن بإمكان تقنية **إنترنت الأشياء** أن تتيح فرص التعاون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للمشروعات من أجل تحليل وتقييم واستنتاج طبيعة متغيرات البيئة التي تنتمي إليها تحديدا فيما يخص الجهات المقرضة، هذا من شأنه أن يساهم في فعالية تخطيطها الإستراتيجي، وتحسين علاقتها مع الزبائن من خلال إعطاء تعريفات فريدة للمنتجات والسلع

(معلومات عن مصدرها، الإستخدام، والوجهة)، بما يحسن الاتصال بين مجالات ووظائف هذه المشروعات (Han & Trimi, 2022, p. 4).

– على اعتبار أن التكنولوجيا المالية من أهم الآليات الحديثة، فإنه تبرز مساهمة تقنياتها في الحد من تكلفة الامتثال التنظيمي التي تعد من أهم المشاكل التي تحول دون توفير الإئتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تقوم بإخضاع الحسابات الجديدة لإجراءات العناية الواجبة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، الأمر الذي يزيد من تكلفة إدارة حسابات هذه المشروعات، لهذا قامت شركات التكنولوجيا المالية على غرار **(Suede)**، **(BearingPoint)**، و **(Abacus)** في التقليل من تكلفة الامتثال المطلوبة من خلال دمج المتطلبات التنظيمية في مجموعات من بروتوكولات تكنولوجيا المعلومات والسماح بمراقبة الامتثال بصورة مستمرة، إضافة إلى الدور المنوط في زيادة كفاءة عملية التعرف على العملاء عن طريق تحليل بياناتهم الرقمية وشركائهم وتسجيل العقود في دفاتر الحسابات الرقمية الموزعة (لطرش و حراق، 2020، الصفحات 108-109).

– يمكن من خلال **البيانات الضخمة** المقترنة مع الذكاء الاصطناعي تقييم المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المقترضون، الأمر من شأنه تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل بأقل سعر فائدة ممكن (Abbasi, Alam, Du, & Luu Duc Huynh, 2021, p. 2).

### 2.4 أهمية المنصات الرقمية في تحقيق الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يتم تعريف منصات التمويل والإقراض الرقمي على أنها ضمانات إضافية فيها توليفة فريدة من نوعها بين مصادر المعلومات الأولية، إجراءات المراقبة والاكتتاب، هيكل عقد التمويل أو الإقراض، وآليات الرقابة التي يمكن أن تخفف من عدم تماثل المعلومات وتسهيل الوساطة المالية وخلق الثقة ما بين المقرض والمقترض، كما أنها أصبحت ضرورة ملحة لضمان حصول الأعمال التجارية على التمويل لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة (Mottaa & Sharma, 2020, p. 1)، هذا وقد أبرزت **جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)** المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل بقائها ذات مردودية في حالة خسارتها لزبائنها بسبب أحداث خارجية، حيث تتطلب العديد من المشروعات مثل المقاهي والمطاعم حضور العملاء بشكل مادي، في حين أن البقية يمكنها الاستمرار في أعمالها من خلال استخدامها للإنترنت والتكنولوجيا الرقمية، بالتالي زيادة معرفة الشمول المالي الرقمي لهذه المشروعات، كما أن النظريات الحديثة توصلت أن المنصات الرقمية بإمكانها أن تؤثر على توفير الإئتمان عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات، وتعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في المجالات التكنولوجية والابتكارية، كما أنها ستسمح للمقرضين المحتملين بالوصول المباشر لبيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة أو غير المباشر عن طريق شبكة الإنترنت (K. Agyekum, Reddy, Wallace, & H. Wellalage, 2021, pp. 2-4)، وتتمثل أهم المنصات الرقمية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال ما يلي:

الشكل 5: منصات التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (بلانشيه، وآخرون، 2019، صفحة 28)

– يمكن القول من خلال الشكل أعلاه أن إدراج الرقمنة في عملية التمويل يتيح فرصا جديدة لتمويل المشروعات المقاولاتية المبتكرة، خاصة المشروعات التي تتطلب ضرورة الوصول للموارد المالية في مختلف مراحل حياة المشروع، ويعتبر **التمويل الجماعي** شكلا جديدا من أشكال الدعم المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي هي في مراحلها الأولى، كما تواجه قيود مالية مهمة في مراحل البحث والتطوير والتسويق المبكر، فالتمويل الجماعي باعتباره أداة لتعزيز الشمول المالي يعمل على سد الفجوة التمويلية التي تعاني منها هذه المشروعات، بالإضافة إلى تحسين فرص وصول النساء صاحبات الأعمال إلى التمويل، كما تظهر أهمية منصات التمويل الجماعي القائم على حقوق الملكية/المكافآت في تمكين ومساعدة أصحاب المشاريع ورواد الأعمال (Bollaert, Lopez-de-Silanes, & Schwienbacher, 2021, pp. 4-5)، أيضا توصلت الأبحاث أن التمويل الجماعي القائم على الهبات قد يكون وسيلة سهلة الإستخدام في سبيل تقليص الإقصاء المالي للمشروعات ذلك في ظل تركيز البنوك والمؤسسات التقليدية على نموذج العوائد الأمر الذي يجعها عرضة للتمييز بين العملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض (Kim & De Moor, 2017, p. 197) ، ويمكن عرض أهم المنصات العالمية المتخصصة في التمويل الجماعي من خلال الجدول التالي:

الجدول (2): أمثلة عن منصات التمويل الجماعي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

| اسم المنصة | نوع التمويل | رسوم التمويل |
|---|---|---|
| KICKSTARTER | المكافأة | 5% من الأموال المجمعة |
| iFundWomen | المكافأة | 5% من الأموال المجمعة |
| GoFundMe | المكافأة/التبرعات | لا توجد |
| Wedfunder | حقوق الملكية | 7.5% |
| FUNDABLE | المكافأة/حقوق الملكية | 179 دولار كحقوق اشتراك |

**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: (Ryther Francom, 2021)

من جهة أخرى تعد بيانات **التجارة الإلكترونية** خاصة المبيعات والمدفوعات ذات أهمية في تقييم القدرة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أمثلة ذلك ما قام به البنك الشعب الصيني سنة 2015 عن طريق منح تراخيص لـ8 شركات من بينها شركةَ **(Alibaba)** لإنشاء خدمات تقييم الجدارة الائتمانية من خلال البيانات البديلة التي تعزز إمكانية وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة للخدمات الائتمانية (Creehan, 2019, p. 5) .

أما بخصوص **منصات الإقراض بين النظراء (الإقراض المباشر، إقراض النظير للنظير)** فهي تعمل على ربط أكبر عدد ممكن من المقرضين والمقترضين كما أنها موجة بالدرجة الأولى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هذا وتعرف هذه من المنصات الرقمية زخما كبيرا في الصين خاصة بسبب تميز وتفوق هذه الأخيرة في الابتكارات التكنولوجية الحديثة والتي مكنتها من تعزيز الشمول المالي، فقد عملت على زيادة ثقة المستثمرين وتوسعهم في السوق الصيني للإقراض (Rao, 2021, pp. 107-110) ، زيادة عن ذلك يعود السبب الرئيسي وراء دخول منصات الإقراض الساحة المالية إلى إنخفاض حجم القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك والمؤسسات المالية واستبعادها ماليا، ومن أمثلة ذلك منصة **(Auxmoney)** التي تعتبر من أكبر منصات الإقراض المباشر في **ألمانيا** إذ تستخدم بيانات القروض كتصنيف المخاطر بالتعاون مع البنك المركزي الألماني لتوسيع الشمول المالي خاصة في المناطق الريفية والنائية التي تتمتع بقدرة محدودة للوصول للبنوك والمؤسسات المالية التقليدية وتمكين نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على الإئتمان .(Bollaert, Lopez-de-Silanes, & Schwienbacher, 2021, pp. 5-6)

حاول الباحثان الخروج بملخص لأهم الابتكارات الواعدة في صناعة التكنولوجيا المالية، التي تعمل على تسخير كافة الإمكانيات للقضاء على الإستبعاد المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحسين شمولها المالي الرقمي:

**الشكل 6: ملخص لأهم ابتكارات التكنولوجيا المالية لتحقيق الاستدامة المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة**

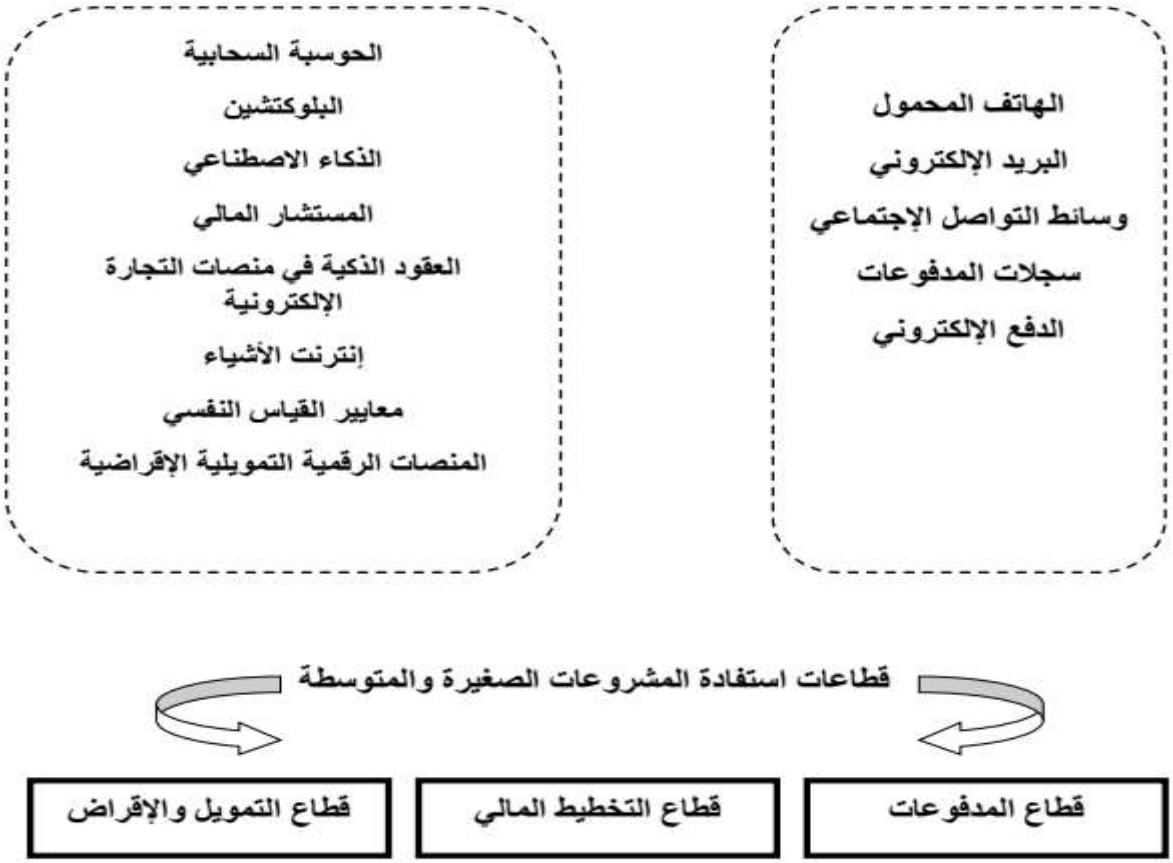


**المصدر**: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الأدبيات السابقة.

## 5. الخلاصة:

حاولت هذه الدراسة معرفة قدرة التكنولوجيا المالية كأداة تمويلية مستحدثة على معالجة الإقصاء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إثر معاناتها مع قنوات التمويل التقليدية، مما يسهم في تعزيز شمولها المالي وتمكينها ماليا واقتصاديا الأمر الذي ينعكس على التنمية المستدامة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، هذا وتوصلت الورقة البحثية لمجموعة من **الاستنتاجات** يمكن ذكر أهمها كالتالي:

- تساهم التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي خاصة الرقمي منه، حيث تسمح بتسهيل المعاملات المالية وتسريعها من خلال مختلف التقنيات والابتكارات التي تحتويها هذه الصناعة، مما جعلها أداة فعالة يستفيد منها جميع فئات المجتمع (الفئات المهمشة من الشباب والنساء، الحكومات، المصارف والمؤسسات المالية الرسمية)؛
- شهد الإقبال الكبير على خدمات وقطاعات التكنولوجيا المالية المتمثلة في المدفوعات، التأمين، الإقراض، وتحويل الأموال ثورة غير مسبوقة خاصة سنتي 2017 و2019 مما انعكس إيجابا على زيادة مؤشرات الشمول المالي عالميا وإقليميا بسبب تحسن البنية الرقمية مع تسجيل نسب دون المستوى المقبول في منطقة العالم العربي؛

- تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الفجوة الائتمانية والتي هي عدم الاتزان بين الطلب والعرض على التمويل، بسبب مجموعة من الأسباب الداخلية والخارجية، حيث قدرت الفجوة التمويلية ما بين سنتي 2019/2018 حوالي 4,7 تريليون دولار أمريكي كانت فيها الحصة الأكبر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مع تسجيل تباين واختلاف ما بين الأقاليم والمناطق الجغرافية؛
- أثبت الخدمات والتقنيات المدرجة ضمن التكنولوجيا المالية علو كعبها مقارنة بالبنوك والمؤسسات المالية، حيث أنها تعمل على تقييم الجدارة الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقليص مشكل عدم تماثل المعلومات وتقييم مختلف المخاطر التي تتعلق ببيئتها الداخلية والخارجية، الأمر الذي من شأنه مساعدة هذه المشروعات على بناء الثقة مع المؤسسات المانحة للتمويل والقدرة على التخطيط الاستراتيجي لأعمالها؛
- سمحت القنوات والمنصات التمويلية الرقمية بإنعاش المشروعات الصغيرة والمتوسطة والقضاء على مشكلات الإفلاس والعسر المالي، حيث يعمل التمويل الجماعي عبر أشكاله المتعارف عليها على تعزيز الشمول المالي للمؤسسات وصغار المقاولين إلى جانب تمكين النساء وتعزيز قدراتهم في مجال إدارة الأعمال التجارية، كما أن إقراض النظراء يهدف لزيادة فرص نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتركيز على المناطق الريفية والنائية منها؛

بالرجوع للنتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض **المقترحات** التالية:

- ✓ ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة للتكنولوجيا المالية ومساهمتها في تعزيز الاشتمال المالي خاصة في الدول النامية والفقيرة، والاعتماد عليها كجزء رئيسي ضمن الاستراتيجيات الوطنية الهادفة لتحقيق الشمول المالي، ذلك يكون عن طريق تحسين بيئة الأعمال التشريعية والتنظيمية لإجراء تراخيص إنشاء شركات ومخابر التكنولوجيا المالية؛
- ✓ تحسين البنية التحتية التكنولوجية من شأنه أن يسهم في تعزيز البنية المالية والاستفادة من خدمات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتعزيز الشمول المالي والوصول للفئات والطبقات المقصية والمهمشة؛
- ✓ حتمية اعتماد الحكومات على خدمات التكنولوجيا المالية نظرا لحاجة الاقتصاد للارتقاء عبر الخدمات الرقمية، مما سيسهل المعاملات مع ضمان وصول جميع المنتجات لكافة أفراد المجتمع مع حماية أكبر للمستهلكين وتخفيض التكاليف أمام المتعاملين في ظل توسيع الخيارات لهم مقارنة بالمصارف والمؤسسات المالية الكلاسيكية؛
- ✓ الاعتماد على تقنيات ومنصات التكنولوجيا المالية لتيسير حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مصادر التمويل وتعزيز شمولها الرقمي، مع السعي الدائم لتوسيع قنوات التمويل لديها عبر استحداث المزيد من المنصات الرقمية المتخصصة التي تسهل عملية الإقراض في ظل معاملات بسيطة لا تتطلب إجراءات وشروط معقدة؛
- ✓ القيام بعمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية والمصارف والمؤسسات المالية الذي من شأنه أن يلعب دورا كبيرا في تجسيد التحول الرقمي وإدماج العديد من الأفراد المهمشين والمستبعدين ماليا واستفادتهم من مخرجات هذه الشراكة الفريدة من نوعها؛
- ✓ تشجيع المواطنين والأهالي على تبادل المعرفة وتعلم أبجديات الرقمنة لزيادة الوعي المالي، التثقيف المالي، والقدرة المالية للفئات المستهدفة بأهمية خدمات التكنولوجيا المالية؛
- ✓ فتح تخصصات على مستوى المعاهد والكليات والجامعات لتحقيق مزيد من الانتشار والمعرفة للتكنولوجيا المالية وأهميتها في تغيير هيكل الخدمات المالية، ولما لا الاستفادة من تطبيقاتها في المناهج التعليمية والدراسية للرفع بمستوى التمدرس والاعتماد على التكنولوجيات الحديثة؛

## ٦- المصادر والمراجع :


1. Koenitzer, Michael, Bruno, Giancarlo, Stein, Peer, Ventura, Arnaud, & Tufano, Peter, (2015), The Future of FinTech A Paradigm Shift in Small Business Finance, Geneva-Switzerland, World Economic Forum.
2. Alam, Nafis, & Nazim Ali, Syed, (2021), Fintech, Digital Currency and the Future of Islamic Finance: Strategic, Regulatory and adoption Issues in the Gulf Cooperation Council, Cham-Switzerland, Palgrave Macmillan.
3. بنية، حيزية، وابتسام، عليوش قربوع، (2018)، تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، الصفحات 36-60.
4. PRANATA, Nika, (2019), The Role of Digital Payments Fintech in Accelerating the Development of MSMEs in Indonesia, In N. Nemoto, & N. Yoshino, **Fintech for Asian SMEs**, Tokyo-Japan, Asian Development Bank Institute.
5. EY, (2019), Global FinTech Adoption Index, EY Building a better working world, avaible on: *https://assets.ey.com/content/dam/ey-sites/ey-com/en_gl/topics/banking-and-capital-markets/ey-global-fintech-adoption-index.pdf*, (consulted: 21/04/2021).
6. رواء، نافذ عليوة، (2019)، أثر تطور الشمول المالي على الميزة التنافسية المصرفية (دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2014-2018)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة-فلسطين .
7. Yoshino, Naoyuki, & J.Morgan, Peter, (2017), Overview of Financial Inclusion, Regulation, and Education, In N. Yoshino, & P. J.Morgan, **Financial Inclusion**, **Regulation**, **and Education**: **Asian Perspectives**, Tokyo-Japan, Asian Development Bank Institute.
8. O.Adegbite, OLayinka, & L.Marchethe, Charles, (2020), Bridging the financial inclusion gender gap in smallholder agriculture in Nigeria: An untapped potential for sustainable development. World Development Journal, Volume 127, Pages 1-10.
9. World Bank (2022), Global Findex Database, from: *https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion*, (consulted: 04/07/2022).
10. كمال كاظم جواد، الشمري، وريام فاضل شاكر، الفتلاوي، (2020)، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والإستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 16، العدد 63، الصفحات 80-104.
11. نبيل، بهوري، (2019)، الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 03، الصفحات 160-180.
12. رفيقة، بن عيشوبة، صورية، صدقاوي، وأمحمد، بزارية، (2021)، التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي في ظل جائحة فيروس كورونا، مجلة الاقتصاد والبيئة، المجلد 04، العدد 01، الصفحات 163-182.
13. Salampasis, Dimitrios, & Mention, Anne-Laure, (2018), FinTech: Harnessing Innovation for Financial Inclusion, In D. LEE Kuo Chuen, & R. Deng, **Handbook of Blockchain**, **Digital Finance**, **and Inclusion**: **ChinaTech**, **Mobile Security**, **and Distributed Ledger**, (Vol 02), Singapore, Elsevier.

14. صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، (2018)، أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية: وثيقة مبدئية، رقم التقرير 130563، متوفر على: *https://documents.worldbank.org/en/publication/documentsreports/documentdetail/49882153909 7297657/the-bali-fintech-agenda-chapeau-paper*، (تاريخ الإطلاع: 2021/12/03).

15. صليحة، فلاق، وسامية، شارفي، (2020)، دور صناعة التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي بالعالم العربي -تجربة مملكة البحرين-، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 01، الصفحات 297-320.

16. K.Ozili, Peterson, (2018), Impact of Digital finance on financial inclusion and stability, Borsa Istanbul Review, Volume 18, Issue 04, Pages 329-340.

17. زهرة، سيد أعمر، ودحمان، بن عبد الفتاح، (2020)، التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي -دراسة حالة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 08، العدد 01، الصفحات 63-79.

18. سعدية، بن سالم، وحكيم، بوحرب، (2021)، تحديات منظومة التمويل المصرفية الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد 01، الصفحات 226-243.

19. عبد الوهاب، صخري، (2021)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز القدرات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر المنصات الرقمية، تأليف مجموعة من الباحثين، **الكتاب الجماعي التكنولوجيا المالية الابتكارات والحلول الرقمية**، المدية-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/جامعة يحي فارس، مخبر التنمية المحلية المستدامة.

20. Giaretta, Elisa, & Chesini, Giusy, (2016), New Financing Instruments to Bridge the Funding Gap: The Lesson from Italy, In Santiago Carbó Valverde and al, **Bank Funding**, **Financial Instruments and Decision-Making in the Banking Industry**, London-Uk, Palgrave Macmillan Studies in Banking and Financial Institutions.

21. سمير، سحنون، (2021)، فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المشروعات الناشئة في ظل عدم تماثل المعلومات، مجلة دفاتر، المجلد 17، العدد 03، الصفحات 435-451.

22. حمزة، غربي، (2019)، مدى فعالية نموذج التحليل التمييزي لاتخاذ قرار التمويل الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد 02، الصفحات 18-28.

23. Kautonen, Teemu, Fredriksson, Antti, Minniti, Maria, & Moro, Andrea, (2020), Trust-based banking and SMEs' access to credit, Journal of Business Venturing Insights, Volume 14, Pages 1-9.

24. جكيم، بوحرب، (2015)، دور أساليب التمويل المستحدثة في تمويل المؤسسات الصغيرة المتوسطة – دراسة تحليلية لمحددات التمويل بالرأسمال الإستثماري في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

25. SME Finance Forum (2019), MSME Finance Gap Database 2018-2019, Site Web: *https://www.smefinanceforum.org/data-sites/msme-finance-gap*, (consulted: 14/11/2021).

26. Abbasi, Kaleemullah, Alam, Ashraful, Du, Min (Anna), & Luu Duc Huynh, Toan, (2021), FinTech, SME effciency and national culture: Evidence from OECD countries, Technological Forecasting & Social Change, Volume 163, Pages 1-9.

27. صندوق النقد العربي، (2020)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد 40، أبوظبي-الإمارات العربية المتحدة، صندوق النقد العربي، متوفر على: *https://www.amf.org.ae*، (تاريخ الإطلاع: 2021/12/06).

28. أسامة، ولد معمر، والزين، منصوري، (2020)، إشكالية توافر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أي قيمة مضافة للتكنولوجيا المالية ؟، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 06، العدد 02، الصفحات 168-182.

29. Loufield, Ethan, Ferenzy, Dennis, & Johnson, Tess, (2018), Accelerating Financial Inclusion with New Data: PART FOUR OF THE MAINSTREAMING FINANCIAL INCLUSION: BEST PRACTICES SERIES, CENTER for FINANCIAL INCLUSION ACCION & INSTITUTE OF INTERNATIONAL FINANCE.

30. نيكولا، بلانشيه، ماكس، أبيندينو، آيدن، بيبولوف، آرمان، فوجيو، جياويه، لي، أنتا، ندوي، وآخرون، (2019)، الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، الطبعة العربية رقم 02/19، واشنطن، و.م.أ، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

31. Han, Hui , & Trimi, Silvana, (2022), Towards a data science platform for improving SME collaboration through Industry 4.0 technologies, Technological Forecasting & Social Change, Volume 174, Pages 1-13.

32. ذهبية، لطرش، وسمية، حراق، (2020)، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في الم ص و م، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 05، العدد 01، الصفحات 93-113.

33. Mottaa, Victor, & Sharma, Amit, (2020), Lending technologies and access to finance for SMEs in the hospitality industry, International Journal of Hospitality Management, volume 86, Pages 1-9.

34. K. Agyekum, Francis, Reddy, Krishna, Wallace, Damien, & H. Wellalage, Nirosha, (2021), Does technological inclusion promote financial inclusion among SMEs? Evidence from South-East Asian (SEA) countries, Global Finance Journal, Articles in press, Pages 1-15.

35. Bollaert, Helen, Lopez-de-Silanes, Florencio, & Schwienbacher, Armin, (2021), Fintech and access to finance, Journal of Corporate Finance, Volume 68, Pages 1-14.

36. Kim, Hyonsu, & De Moor, Lieven, (2017), The Case of Crowdfunding in Financial Inclusion:A Survey, Strategic Change, Volume 26, Issue 02, Pages 193-212.

37. Ryther Francom, Sarah (2021), Best Crowdfunding for Startups 2021: How to Fund Your Small Business, from business.org, Site Web: *https://www.business.org/finance/loans/best-crowdfunding-sites-for-startups*, (consulted: 18/12/2021).

38. Creehan, Sean, (2019), How Digital Innovation Can Increase Small Business Access to Finance in Asia, In N. Nemoto, & N. Yoshino, **Fintech for Asian SMEs**, Tokyo-Japan, Asian Development Bank Institute.

39. Rao, Yechen, (2021), Dreaming like a market: The hidden script of financial inclusion in China's P2P lending platforms, Journal Of Economic Anthropology, Volume 08, Issue 01, Pages 102-115.